

Distr.: General
10 October 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقرير المرحلي التاسع عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة ومعلومات أساسية

- ١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/71/226). واجتمعت اللجنة، أثناء نظرها في التقرير، مع ممثلين عن الأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية وردت في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.
- ٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة وافقت، في قرارها ٦٠/٢٨٣، على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشير اللجنة أيضا إلى أنه، منذ عام ٢٠٠٨، قدّم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. ويركز الأمين العام، في تقريره المرحلي التاسع، على العمل الجاري لدعم استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المدى الطويل في الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير (من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦).



٣ - وترحب اللجنة الاستشارية بالتحسينات المبلّغ عنها في إطار المحاسبة وإعداد التقارير المالية في الأمم المتحدة بفضل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتكرر الإعراب عن أملها في أن تؤدي هذه التحسينات إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية والمساءلة في إدارة موارد المنظمة.

ثانياً - تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٤ - يتضمن الفرع الثاني من تقرير الأمين العام تفاصيل عن التقدم المحرز في الأعمال الجارية المتعلقة بالركائز الخمس^(١) التي تم تحديدها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على المدى الطويل. ويشار أيضاً إلى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُدرجت مساءلة كبار المديرين عن استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في الاتفاقات الفردية الموقعة بين كبار المديرين والأمين العام. وتتضمن الفقرات من ٥ إلى ١٧ أدناه مناقشة لإدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية، وتعزيز الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة، وإدارة الإطار التنظيمي، ودعم الانتقال إلى نظام أوموجا باعتباره نظام وسجل تدوين للمحاسبة والإبلاغ بما يمثل للمعايير المحاسبية الدولية.

إدارة الفوائد

٥ - تتضمن الفقرات من ١٧ إلى ٣٤ من تقرير الأمين العام مناقشة للتقدم المحرز في الفئات الرئيسية الخمس للفوائد المدرجة في إطار الركيزة المتعلقة بتحقيق الفوائد. وفي التقارير السابقة، تم تحديد هذه الفئات على أنها: المواءمة مع أفضل الممارسات؛ وتحسين إدارة الأصول والخصوم؛ وتوافر معلومات أكثر شمولاً عن التكاليف؛ وتحسين الاتساق والقابلية للمقارنة؛ وزيادة الشفافية والمساءلة (انظر [A/60/846/Add.3](#)، الفقرة ١٥؛ و [A/69/367](#)، الفقرة ٦٣؛ و [A/70/7/Add.2](#)، الفقرة ٧). وتمت الإشارة أيضاً إلى إنشاء آلية لتتبع الفوائد المخفية لتمكين المديرين المعنيين بتنسيق عملية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في

(١) الركائز الخمس المحددة في الفقرة ٣٦ من التقرير المحلي الثامن للأمين العام (A/70/329) هي: إدارة فوائد المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية من أجل تنفيذ التغييرات في المعايير، وتوجيه التغييرات ذات الصلة المتعلقة بالنظم؛ ودعم الانتقال إلى نظام أوموجا باعتباره نظام وسجل تدوين للمحاسبة والإبلاغ بما يمثل للمعايير المحاسبية الدولية؛ ومواصلة التدريب المتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع؛ واتباع استراتيجية للمهارات تركز على تنمية المواهب في مجال تحليل المعلومات المالية المنبثقة من المعايير المحاسبية الدولية.

جميع الإدارات والمكاتب والبعثات على كامل نطاق المنظمة من الإبلاغ عن الفوائد النوعية والكمية التي تم جنبها استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. ويشار كذلك إلى أنه بناءً على تجارب الإبلاغ الأحداث عهدا، ستُعاد صياغة بعض الفوائد ومؤشرات الأداء الرئيسية التي وُضعت استنادا إلى الخطة الأصلية المتعلقة بتحقيق الفوائد أو قد يتم التخلي عنها، وإلى أنه سيتم تعديل آلية التتبع الفوائد وفقا لذلك نظرا إلى استمرار الكشف عن فوائد إضافية.

٦ - ومن بين الفوائد التي سلّط التقرير الضوء عليها، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المكاتب على كامل نطاق الأمانة العامة قد أفادت بأنها حققت معدلات تقرب من ١٠٠ في المائة في عمليات التحقق من الأصول، وعن مراقبة الموجودات من الأصول والمخزون بأكثر صرامة على إثر التحسينات المدخلة على شفافية البيانات. وترى اللجنة الاستشارية أنه ينبغي أن يتضمن الإبلاغ عن هذه التحسينات بعض الأمثلة الملموسة التي تدعمها مقاييس كمية. وترى اللجنة أيضا أن المعلومات المقدمة ينبغي أن تتسم بالوضوح فيما يتعلق بالتحسينات التي تعزى إلى التعزيزات المتصلة بنظام أوموجا وتلك التي تعزى إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات مفصلة عن هذه التحسينات في التقرير المرحلي العاشر والأخير للأمين العام عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧ - وتواصل اللجنة الاستشارية التشديد على دور المديرين في ضمان تحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على كامل نطاق الأمم المتحدة، وتكرر الإعراب عن رأيها بضرورة الاستمرار في تقصي المزيد من الفوائد طالما أن الإدارات والمكاتب والبعثات لا تزال تواصل تعميم المعايير المحاسبية الدولية في أساليب عملها (انظر A/70/7/Add.2، الفقرة ١٠).

تعزيز الضوابط الداخلية

٨ - يشير الأمين العام إلى أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استكملت المنظمة خططها الأصلية المبينة في تقريره المرحلي السابق (A/70/329، الفقرات من ٤٩ إلى ٥١)، وحددت النهج الذي ستتبعه من أجل تعزيز الضوابط الداخلية استنادا إلى الإطار المفاهيمي الذي وضعته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي. ووفقا للخطة المحدثة، سيكون جميع رؤساء الإدارات والمكاتب والبعثات مطالبين بتقديم بيان ضمان سنوي إلى المراقب المالي يؤكد أن الضوابط الداخلية موجودة وأنه يتم تطبيقها في المجالات الخاضعة لمسؤولية كل منهم. ويشار أيضا إلى أن هؤلاء المسؤولين سيحظون بالدعم من خلال القوائم المرجعية للتقييم الذاتي، ومواد الاتصال والتدريب، والتدريب العملي في مجال تقييم الضوابط الداخلية

على الصعيد المحلي. ولاختبار عملية الضمان، تم التخطيط لتنفيذ عملية تجريبية في بعثات مختارة لحفظ السلام في أواخر سنة ٢٠١٦ على أن تؤخذ نتائجها في الحسبان في عملية الضمان التي ستُطبق في عمليات حفظ السلام في مطلع سنة ٢٠١٧، وفي الكيانات التي تقدم تقاريرها المالية بخلاف عمليات حفظ السلام^(٢) في الفصل الرابع من عام ٢٠١٧. ويشار كذلك إلى أنه حسب نتائج عملية الضمان الأولية، يجري النظر في إمكانية إصدار بيان بشأن الضوابط الداخلية لإرفاقه بالبيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، وللجنة المالية ٢٠١٧ فيما يتعلق بالكيانات التي تقدم تقاريرها المالية بخلاف عمليات حفظ السلام.

٩ - وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه عقب صدور تقرير الأمين العام، حددت المراقبة المالية الأهداف الرئيسية الثلاثة للمنظمة المتعلقة بالضوابط الداخلية استنادا إلى النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وهي كما يلي:

(أ) الهدف المتعلق بالعمليات: حماية الأصول والموارد للبرهنة على الإدارة المسؤولة؛

(ب) الهدف المتعلق بالإبلاغ: إعداد بيانات مالية موثوق بها وتمثل للمعايير المحاسبية الدولية لضمان الثقة في التقارير الداخلية والخارجية ولدعم عملية اتخاذ القرارات؛

(ج) الهدف المتعلق بالامتثال: الامتثال للأنظمة والقواعد عملا بالإطار التنظيمي.

١٠ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا بأنه في الربع الأخير من عام ٢٠١٦، سيجري التركيز على تحديد المحتوى المناسب للقوائم المرجعية للتقييم الذاتي ولبينات الضمان (انظر الفقرة ٨ أعلاه) التي ستشكل الأساس للبيان المتعلق بالضوابط الداخلية. وحصلت اللجنة أيضا على نسخ من البيانات المتعلقة بالضوابط الداخلية المستخدمة في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأغذية العالمي، اللذين يشكلان أول كيانين تابعين لمنظومة الأمم المتحدة قاما باستخدام هذه البيانات حسب ما ورد في تقرير الأمين العام.

١١ - وتخطط اللجنة الاستشارية علما بالتقدم المحرز صوب وضع إطار الرقابة الداخلية للمنظمة. وإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة أن يُعامل تعزيز الضوابط الداخلية على أنه من ضمن المسؤوليات الإدارية وليس فقط على أنه ممارسة في إطار الإبلاغ المالي، وأن يُبذل

(٢) الكيانات التي تقدم تقاريرها المالية بخلاف عمليات حفظ السلام والمعنية بتنفيذ البيان المتعلق بالضوابط الداخلية هي: الأمم المتحدة (المجلد الأول)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

كل جهد ممكن لتدريب المديرين على استخدام الأدوات اللازمة لإنشاء الضوابط الداخلية ورصدها والإبلاغ عنها، ولتزويد المديرين بهذه الأدوات. وفي هذا الصدد، تتطلع اللجنة إلى تلقي معلومات عن نتائج العملية التجريبية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٦ في التقرير المرحلي العاشر والأخير للأمين العام عن المعايير المحاسبية الدولية، وكذلك إلى الحصول على نسخة من البيان المتعلق بالضوابط الداخلية.

إدارة الإطار التنظيمي

١٢ - كما هو مبين في الفقرة ٤١ من تقرير الأمين العام، تتطلب الجهود المبذولة لتحقيق الاستفادة العمل باستمرار من أجل مواصلة تحديث الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للأمم المتحدة نظرا إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يواصل بلورة وثائق سياسات جديدة وإدخال تغييرات على المعايير القائمة، وهي عملية قد تؤثر على المنظمة. ويشار أيضا إلى أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية يُعكف حاليا على مسائل قد تكون لها آثار على الإبلاغ المالي في الأمم المتحدة، وهي تتضمن الإبلاغ المالي عن بنود التراث، والإيرادات والمصروفات غير التبادلية، وعقود الإيجار، واستحقاقات الموظفين، وإجراءات المحاسبة المتعلقة بعمليات دمج وتملك مؤسسات القطاع العام.

١٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأصول التراثية وُصفت بهذه الصيغة بسبب أهميتها الثقافية أو التعليمية أو التاريخية، وهي تتضمن الأعمال الفنية والمعالم والمباني التاريخية. وتم توضيح أنه ليس من المرجح أن تحدد التقييمات المالية قيمتها من الناحية الثقافية والتعليمية والتاريخية بشكل تام، فكثيرا ما تكون هذه الأصول فريدة من نوعها ولا يمكن تعويضها، كما أنه من الصعب تقدير عمرها النافع. وتمت الإشارة كذلك إلى أن الاعتراف بالأصول التراثية في البيانات المالية ليس مشروطا في المعايير المحاسبية الدولية حاليا، ولكن نظرا إلى حيازة المنظمة لعدد كبير من هذه الأصول، يتم الإقرار عنها في الملاحظات على البيانات المالية للأمم المتحدة في إطار فئات العقارات والمعالم التاريخية، والأعمال الفنية، والكتب والخرائط، وغيرها من الأصول التراثية. وأبلغت اللجنة بأنه إذا أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية المعيار المتعلق بالإبلاغ المالي عن بنود التراث، ستواجه الأمانة العامة تحديا يتمثل في تحديد وتصنيف جميع الأصول التي تندرج ضمن تلك الفئة في مختلف مواقعها الجغرافية. وإضافة إلى ذلك، سيتعين تقييم تلك الأصول وسيتعين إدخال تغييرات على نظم محاسبة الأصول وفقا لذلك من أجل دعم المعاملات المحاسبية اللازمة لتسجيل وعرض تلك الأصول في البيانات المالية.

١٤ - وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالجهود التي يبذلها فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية لرصد المناقشات الجارية المتعلقة بالسياسة العامة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية وللمشاركة في هذه المناقشات. وتأمل اللجنة في إطلاع الجمعية العامة على آخر التطورات والمستجدات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية وبأثرها على الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للأمم المتحدة.

تعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٥ - على النحو المبين في التقارير المرحلية المتعاقبة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا يزال تعزيز نظام أوموجا بوصفه نظاما قابلا للتكيف لتكنولوجيا المعلومات يكتسي أهمية حاسمة لتحقيق استدامة إجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يشار في التقرير إلى أن الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيواصل الاضطلاع بدور رئيسي في الأنشطة التالية: (أ) العمل المتواصل من أجل وضع دليل الشؤون المالية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام/أوموجا على شبكة الإنترنت، الذي يبين السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية والعمليات المستخدمة في نظام أوموجا خطوة بخطوة لإرشاد المستخدمين في مجال التمويل؛ (ب) التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية عن طريق حل في إطار أوموجا، هو وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها (أشير إلى أن المجموعة الأولى من البيانات المالية الرسمية التي من المقرر أن تُنتج من هذا الحل في إطار أوموجا ستكون لعمليات حفظ السلام (مجلد الأمم المتحدة الثاني) للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦)؛ (ج) خطة نشر نظام أوموجا لإجراء محاسبة الأصول في البعثات الميدانية، التي ستستلزم نقل محاسبة الأصول من نظام غاليليو والتطبيقات الأخرى إلى الحل الموضوع في إطار أوموجا. ويشار كذلك إلى أنه سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ ترحيل جميع الأصول الثابتة وجميع أرصدة المخزونات لدى البعثات الميدانية، بما في ذلك مخزونات النشر الاستراتيجية، إلى نظام أوموجا، وهو ما سيتيح إمكانية رصد الأصول بقدر أكبر من الفعالية، مع توافر المعلومات التفصيلية بسهولة على الصعيد المركزي لأغراض العمليات المالية والتنفيذية والعمليات المتعلقة بالميزانية.

١٦ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها نُبِّهت في الربع الرابع من عام ٢٠١٥ إلى التأخير المتوقع في تقديم البيانات المالية لعام ٢٠١٥ للكيانات المعدة للتقارير غير المتعلقة بحفظ السلام إلى مجلس مراجعي الحسابات من الموعد النهائي القانوني المحدد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٦

إلى تاريخ تقديم جديد هو ٣١ أيار/مايو ٢٠١٦. ووفقا للمعلومات التي تلقتها اللجنة، فإن هذا الانقطاع في الجدول الزمني لتقديم البيانات المالية نتج عن نشر المجموعة ٤ من نظام أوموجا وأنشطة زيادة الاستخدام التي أعقبت ذلك، إلى جانب الوقت الإضافي اللازم لتحقيق الاستقرار في عمليات تشغيل نظام أوموجا.

١٧ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية التقدم المبلغ عنه في تعزيز نظام أوموجا بوصفه العمود الفقري لإجراءات الحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا سيما، التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية باستخدام وحدة تخطيط الأعمال وتوحيدها والخطة الرامية إلى نشر نظام أوموجا لمحاسبة الأصول في البعثات الميدانية. وتأمل اللجنة في أن تعالج هذه التطورات الشواغل التي أعربت عنها في وقت سابق إزاء ارتفاع مستوى المخاطر التي ينطوي عليها نقل البيانات بين النظم المتعددة لغرض إعداد البيانات المالية (انظر A/70/7/Add.2، الفقرة ١٥). وعلاوة على ذلك، تأمل اللجنة في ألا تتعرض استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للخطر بسبب المشاكل المتصلة بتنفيذ نظام أوموجا.

ميزانية المشروع ونفقاته

١٨ - يناقش الأمين العام، في الفقرات ٦٨ إلى ٧٠ من تقريره، ميزانية ونفقات مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ويعرض آخر تحديث لحالة النفقات المتعلقة بالمشروع منذ إنطلاقه في عام ٢٠٠٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنه قد جرى في عام ٢٠١٢ تحديد الميزانية الإرشادية للمشروع بمبلغ ٢٧ مليون دولار، وهي تتضمن مبلغا قدره ١٢,٨ مليون دولار من حساب الدعم، ومبلغا قدره ١٠ ملايين دولار من الميزانية العادية، ومبلغا قدره ٤,٢ ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر A/67/564، الفقرة ١٧). ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن نفقات المشروع المتكبدة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، والمسجلة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، تبلغ ٢٨,٢ مليون دولار، منها ١٤,٨ مليون دولار في إطار حساب الدعم؛ و ٩,٢ ملايين دولار في إطار الميزانية العادية؛ و ٤,٢ ملايين دولار في إطار موارد خارجة عن الميزانية تتحملها اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر. وهو يشير أيضا إلى أنه جرت الموافقة على مبلغ إضافي قدره ٢,٥ مليون دولار في إطار ميزانية حساب الدعم للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بالاقتران مع الموارد التي سبق أن تمت الموافقة عليها في إطار الميزانية العادية وقدرها ١,٢٤ مليون دولار للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

هيكل الدعم المقترح لتحقيق استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأجل الطويل

١٩ - يشير الأمين العام في الفقرة ٧٨ من تقريره إلى أن أنشطة الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ستوقف في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ على النحو المقرر. ولكن، وفقا للأمين العام، ستظل هناك حاجة إلى المحافظة على هيكل دعم داخل المنظمة لقيادة استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في الأجل الطويل. واستنادا إلى استعراض داخلي، يقترح الأمين العام إنشاء هيكل دعم في دائرة التقارير المالية التابعة لشعبة الحسابات في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لحفز الاستمرار في الامتثال للمعايير. وسيتألف الهيكل من أربع وحدات هي: وحدة للسياسات المحاسبية، ووحدة معنية بالتنسيق في نظام أوموجا، ووحدة لمحاسبة الأصول، ووحدة لضمان الجودة والرصد. وتبين مهام الوحدات في الفقرة ٧٩ من التقرير. وأشار أيضا إلى أن الملاك الوظيفي للوحدات سيكون أساسا من الموارد المعتمدة حاليا: ثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية مخصصة حاليا لمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) وأربع وظائف تنشر من الموارد الحالية لشعبة الحسابات، بالإضافة إلى ثلاث وظائف مؤقتة (٢ ف-٤ و ١ ف-٣) من المقرر أن تُقترح في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بأربع وظائف مؤقتة (٢ ف-٤ و ٢ ف-٣) معتمدة حاليا في إطار حساب الدعم.

٢٠ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هيكل الدعم المقترح سيستتبع انخفاضا صافيا قدره ١٠٠ ٢٦٧ دولار في الموارد التي ستطلب في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ مقارنة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وانخفاضا صافيا قدره ٧٠٠ ٢٠١٢ دولار في الموارد التي ستطلب في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وأبلغت اللجنة بأن الانخفاض في الموارد في إطار الميزانية العادية يعكس انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالسفر والنفقات المتنوعة، في حين أن الانخفاض في إطار حساب الدعم يعكس إلغاء وظيفة مؤقتة واحدة (ف-٣) وعدم الحاجة إلى الخبراء الاستشاريين بسبب وقف تشغيل الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وترى اللجنة الاستشارية أنه نظرا لتصور تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بوصفه مشروعاً محدداً ذا إطار زمني ثابت، ينبغي ألا يستخدم المستوى الحالي للموارد المتاحة لفريق المشروع كخط أساس للمستوى المتوقع لموارد هيكل الدعم بعد عام ٢٠١٧.

٢١ - وتدرك اللجنة الاستشارية ضرورة الحفاظ على هيكل دعم بعد عام ٢٠١٧ حفز أنشطة استدامة المعايير المحاسبية الدولية على نطاق الأمانة العامة وأيضاً للحفاظ على الخبرات الداخلية المكتسبة على مدى فترة المشروع. وسوف تنظر اللجنة في الهيكل المقترح والاحتياجات ذات الصلة من الموارد في سياق نظرها في مقترحات الميزانية ذات الصلة. وستأخذ اللجنة في الاعتبار عند نظرها مستوى الموارد في دائرة التقارير المالية التابعة لشعبة الحسابات قبل إنشاء الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

ثالثاً - المعايير المحاسبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة

٢٢ - تتطرق الفقرات ٧١ إلى ٧٧ من التقرير إلى الأنشطة المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تظلمع بها فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة^(٣) من أجل الحفاظ على الامتثال لتلك المعايير وتحقيق الفوائد في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الـ ٢٤^(٤) التي أصبحت كلها الآن في مرحلة ما بعد التنفيذ. ولا تزال فرقة العمل تتلقى الدعم من الفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يضم حالياً ثلاث وظائف ممولة من الميزانية العادية، وأربعاً من وظائف المساعدة المؤقتة العامة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، وفريقاً من الخبراء الاستشاريين. ويشير الأمين العام إلى أن فريق المشروع قدم الدعم خلال الفترة المشمولة بالتقرير لأنشطة الأفرقة العاملة بتكليف من فرقة العمل واستعرض المصطلحات المستخدمة في البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل زيادة قابليتها للمقارنة. وعلاوة على ذلك، يشير الأمين العام إلى أن فريق المشروع أجرى استعراضاً مفصلاً للإطار المفاهيمي الذي أصدره مجلس المعايير المحاسبية الدولية مؤخراً، والذي قد يحدث أثراً في المعايير الجديدة والقائمة.

(٣) أنشأت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فرقة العمل في عام ٢٠٠٢، وكلفت فرقة العمل في عام ٢٠٠٥ بمهام تقديم الدعم، والتنسيق، والقيادة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في منظومة الأمم المتحدة.

(٤) قامت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الـ ٢٤ التالية باعتماد المعايير المحاسبية الدولية. في عام ٢٠٠٨: برنامج الأغذية العالمي؛ وفي عام ٢٠١٠: منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وفي عام ٢٠١١: الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد البريدي العالمي؛ وفي عام ٢٠١٢: منظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومنظمة الصحة العالمية؛ وفي عام ٢٠١٤: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية.

رابعاً - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٢٣ - إذ تأخذ اللجنة الاستشارية في الاعتبار الملاحظات الواردة في الفقرات السابقة، فهي توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام.
